خاتمة

إن تشعب مهام الدولة وتكاثر مسؤولياتها أدى بها إلى التنازل عن جزء معتبر من الوظيفة الإدارية والاجتماعية وخاصة الاقتصادية وتفويضها في إطار اللامركزية إلى وحدات إدارية وترابية تعتمد التمثيل منهجا لها، بحيث يصبح لممثلي السكان اختصاصات موسعة في شتى المجالات حسب مقتضيات الدستور المتبع في البلاد. كما أن زيادة الطلب على الخدمات المختلفة بصورة تعكس استجابة سريعة وحقيقية لاحتياجات المواطنين وتمثيلهم ونقل وجهة نظرهم ومشاركتهم في رسم السياسات العامة التي تخدم المجتمع والمواطنين ،

هذا التطور في المفاهيم ساهم في إنشاء و بروز فواعل وشركاء محليين للتخفيف من الأعباء الملقاة على عاتق الحكومة، وذلك من منطلق أن الاهتمام و العناية بالأمور المحلية سيؤدي إلى المساهمة في تحقيق أدوار تنموية وطنية جادة ، ولذلك ليسس من المستبعد أن تتجه الدول إلى تبني نظام المحليات سواء الجماعات المحلية أو الحكم المحلي فيما بعد أي بعد نضوج الجماعات المحلية واستطاعتها التحكم في أمورها.

كما أنّ مسائل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية والسياسية لا تتحقق في غياب تنمية محلية وهذا يفرض على الجماعات المحلية في الجزائر القيام بدورها وتحديد نشاطها في القطاعات الاستثمارية المربحة. من جهة أخرى فإن الدولة مدعوة إلى تعزيز دور الجماعات المحلية والمؤسسات الجهوية والإقليمية والمحلية لتمكينها من تحقيق التنمية، وفي هذا الإطار يجب تعميق وتدعيم اللامركزية وتوسيع دور الولاية والبلدية لتصبح استقلاليتها عن السلطة المركزية في حدد 80 %. أما أن تكون درجة تبعيتها في حدود الثمانين في المائة فهذا ما سوف يجعلنا نقول اننا مازلنا في نمط مركزي تحت عباءة اللامركزية.

كذلك لابد أن نعلم علم اليقين أن الإدارات المحلية في الجزائر مازالت غير مؤهلة لا تقنيا ولا بشريا في مسألة مواكبة التطورات الحاصلة عالميا، ولا نتباهى بمجرد أننا طبقنا بطاقة تعريف وجواز الكترونيين، فالتنمية في الحقيقة ليست هذه وحدها، والحقيقة التي يجب الولوج فيها وهي محاولة الجادة لإرجاع القطار إلى السكة الصحيحة للتنمية والتطور، و على هذا الاساس فمن الصعب أن تضع السلطات المركزية ثقلها على هذه الجماعات وتحاول فرض منطق خلق الثروة محليا في ظل غياب القدرات والكفاءات المناسبة لمثل هذه المهمات، ومنه فإنّ السلطة المركزية مطالبة على الأقل بضرورة رسكلة وتكوين إطارات من الجماعات المحلية ولو خارج البلاد، خاصة الولاة ورؤساء المجالس البلدية وهذا طبعا للاحتكاك ميدانيا بالتجارب الخارجية، وليس ضروريا الاقتباس من النموذج الفرنسي لأنّ هناك نماذج عالمية

في الشرق والغرب أثبتت كفاءتها مع الإشارة إلى تشابه النظم السياسية أنظر مثلا التجربة الصينية.

كما أنه لابد على القانون الجزائري أن يراعي الاستقلالية المالية والمعنوية الممنوحة للمحليات وأن يمهد لها الطريق للوصول إلى التقدم والتنمية والازدهار دون وصاية أو تدخل، لاسيما إذا تم مرحليا إحلال مجموعة من الكفاءات التي تلقت تكوينا عاليا بالخارج، وعادت إلى الوطن لخدمة شعوبها.

تم بحمد الله